

بكين تفرض 34% رسوماً إضافية على السلع الأمريكية وتتقدم بشكوى إلى «منظمة التجارة»

الصين تصدّ الحرب التجارية عالمياً برسوم انتقامية ضد أمريكا

ترامب:

الصين لعبت بشكل خاطئ.. وسياساتي لن تتغير أبداً

«صندوق النقد»:

الرسوم الجمركية الجديدة خطر كبير على النمو العالمي

«منظمة التجارة»:

الرسوم الأمريكية تهدد بتقلص تجارة البضائع حول العالم 1% هذا العام



أضرار جسيمة تلحق بالصادرات الصينية جراء الرسوم الجمركية الأمريكية | أ ف ب

فرنسا تدعو إلى رد حازم

على الرسوم الأمريكية

أو التفاوض على الحل

عوامم - وكالات

تصاعدت الحرب التجارية العالمية، أمس، ما يهدد باتساع اضطرابات الأسواق العالمية ونهاية حقبة التجارة الحرة التي شكلت أساس النظام التجاري العالمي لعقود.

وأعلنت الصين فرض رسوم جمركية إضافية "انتقامية" بنسبة 34% على السلع الأمريكية، أمس، في أخطر تصعيد في الحرب التجارية. وفي المواجهة بين أكبر اقتصادين في العالم، أعلنت بكين أيضاً عن فرض قيود على صادرات بعض المعادن النادرة، وقدمت شكوى إلى منظمة التجارة العالمية، وأدرجت أيضاً 11 كياناً على قائمة «الكيانات غير الموثوقة» التي تسمح لبكين باتخاذ إجراءات عقابية ضد الكيانات الأجنبية، بما في ذلك الشركات المرتبطة بمبيعات الأسلحة إلى تايوان التي تتمتع بنظام حكم ديمقراطي، التي تقول الصين إنها جزء من أراضيها.

رسوم مفاداة

وأعلنت بكين فرض رسوم جمركية انتقامية مضادة إضافية بنسبة 34% على السلع الأمريكية، ما أذكى المخاوف من حدوث ركود، وأثار موجة اضطراب في أسواق الأسهم العالمية.

وذكرت الصين أنها قدمت شكوى رسمية لمنظمة التجارة العالمية، أمس، بشأن الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، قائلة إنها تنتهك قواعد المنظمة، وطلبت إجراء مشاورات.

وقالت بعثة الصين الدائمة لدى المنظمة في بيان: «قدمت الصين شكوى إلى منظمة التجارة العالمية بشأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة».

وأضافت أن الرسوم الجمركية الجديدة تنتهك قواعد المنظمة بشكل صارخ. وأكدت أمانة المنظمة لـ«رويترز» تلقيها طلباً من الصين لإجراء مشاورات. والمشاورات الثنائية هي أول مرحلة لتسوية النزاعات رسمياً، ومن حق الصين، في حالة عدم التوصل إلى حل خلال 60 يوماً، طلب الفصل في النزاع من جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة.

تقييم الآثار

وحذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا من أن الرسوم الجمركية الجديدة التي أعلنها ترامب تشكل «خطراً كبيراً» على الاقتصاد والنمو العالمي.

وقالت في بيان: «من المهم تجنب إجراءات يمكن أن تلحق مزيداً من الضرر بالاقتصاد العالمي. ما زلنا نقيم الآثار المترتبة على الاقتصاد الكلي للتدابير الجمركية المعلنة، لكنها تشكل بوضوح خطراً كبيراً على التوقعات العالمية في فترة من النمو البطيء».

وحذرت المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونجو إيويالا من أن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب منذ يناير قد تقلص تجارة البضائع حول العالم بنسبة 1% هذا العام.

وأودت الرسوم الإضافية بأولى ضحاياها، أول من أمس، مع إعلان شركة ستيلانتيس إغلاق مصنع كرايسلر التابع لها في وندسور في كندا لمدة أسبوعين.

وقال بنك الاستثمار جيه.بي.مورجان إنه يرى الآن احتمالاً بنسبة 60% لدخول الاقتصاد العالمي في ركود بنهاية العام، ارتفاعاً من 40% سابقاً.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الصين «أخطأت»، بعد أن ردت بكين على الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، وكشفت عن إجراءات مضادة تضمنت رسوماً إضافية بنسبة 34% على السلع الأمريكية. وكتب ترامب في منشور على منصة تروث سوشيال: «لقد لعبت الصين بشكل خاطئ، أصيبوا بالذعر».

وأخبر الرئيس الأمريكي المستثمرين الذين يضحون أموالاً في الولايات المتحدة أن سياساته لن تتغير أبداً، وذلك في وقت تراجعته فيه أسواق الأسهم العالمية لليوم الثاني على التوالي في أعقاب إعلان خطته للرسوم الجمركية والإجراءات المضادة التي اتخذتها الصين. وكتب ترامب على منصة تروث سوشيال: «إلى المستثمرين الكثيرين القادمين إلى الولايات المتحدة الذين يستثمرون مبالغ طائلة، سياساتي لن تتغير أبداً. هذا هو الوقت الأمثل للثراء، ثراء أكبر من أي وقت مضى!».

وتأهبت دول من كندا إلى الصين للرد في حرب تجارية متصاعدة بعد أن أعلن ترامب زيادة القيود الجمركية إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من قرن، الأربعاء الماضي، ما أدى إلى انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.

سعر النفط إلى أدنى مستوى منذ جائحة «كورونا».. والغاز يتراجع

لندن - رويترز

هبطت أسعار النفط، أمس، إلى أدنى مستوى منذ جائحة «كوفيد 19»، عام 2021، كما تراجعت السلع الأولية، ومنها الغاز الطبيعي وفول الصويا، مع رد الصين على الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وفرضت بكين رسوماً إضافية بنسبة 34% على جميع السلع الأمريكية رداً على إعلان ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 10% كحد أدنى على معظم الواردات الأمريكية، مع فرض رسوم أعلى بكثير على عشرات الدول، منها الصين.

وقال بيارن شيلدروب، كبير محللي السلع الأولية في سي.إي.بي: «هذا هو أول تصعيد صريح جداً من الصين، فهم لا يتراجعون، بل يصعدون النزاع». وتوقع شيلدروب مزيداً من الإجراءات المضادة من ترامب. وأدى التوتر المتصاعد إلى إذكاء المخاوف من أن تؤدي الرسوم الجمركية إلى حرب تجارية عالمية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي ويحد من الطلب على السلع الأولية الأساسية.

واستثنت الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة الطاقة، لكن إجراءات الصين المقابلة شملت جميع السلع الأمريكية، إضافة إلى فرض قيود على تصدير بعض المعادن الأرضية النادرة. وتشير بيانات لشركة كبلر والوكالة الدولية للطاقة أن الولايات المتحدة من كبار مصدري الطاقة وتبيع النفط والغاز الطبيعي الفسالي إلى الصين.



قرار زيادة إنتاج «أوبك» يفاقم خسائر النفط | أرشيفية

عقود برنت

وخلال التعاملات انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 5.29 دولارات، أو 7.5%، إلى 64.85 دولاراً للبرميل، وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 5.57 دولارات، أو 8.3%، إلى 61.83 دولاراً، وتجهت أسعار النفط

لتسجيل أدنى مستوى لها عند التسوية منذ منتصف فترة الجائحة في أبريل 2021.

وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا. وأظهرت بيانات مجموعة بورصات لندن أن أسعار الغاز الأوروبي انخفضت إلى أدنى مستوى في أكثر من ستة أشهر.

17 مليار دولار خسائر

متوقعة لصادرات السيارات

اليابانية للولايات المتحدة



20% حصة السيارات من إجمالي صادرات اليابان | أرشيفية

طوكيو - وكالات

قال مركز التجارة الدولية، أمس، إن صادرات السيارات اليابانية إلى الولايات المتحدة قد تخسر 17 مليار دولار بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على قطاع السيارات. ومركز التجارة الدولية هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، وهدفه هو مساعدة الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية على تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال الصادرات.

وقالت جوليا سبايز، مديرة قطاع التجارة ومعلومات السوق في المركز، للحصافيين في جنيف: «يشكل قطاع السيارات الياباني 20% من إجمالي صادرات البلاد، وتنتج غالبية الصادرات إلى السوق الأمريكية». وتابعت قائلة: «الآن، تعني الرسوم الجمركية المحددة بنسبة 25% على هذا القطاع التي دخلت حيز التنفيذ أمس أن اليابان قد تخسر ما قيمته 17 مليار دولار من إمكانات التصدير إلى الولايات المتحدة وفقاً لحساباتنا».

وأكدت إدارة الرئيس ترامب، يوم الأربعاء، أن الرسوم الجمركية



تراجعات كبيرة في أسعار الدولار الأمريكي | رويترز

وتراجع الدولار 0.31% إلى 145.65 ينأ خلال التعاملات بعدما هوى 2.2% في الجلسة السابقة.

كما انخفض 0.71% إلى 0.8532 فرنك سويسري، وهي عملة عادة ما يُنظر إليها على أنها ملاذ آمن، لأدنى مستوى في 6 أشهر. وزاد اليورو 0.33% إلى 1.1088 دولار بعد أن قفز إلى 1.1147 دولار أول من أمس، وهو مستوى لم يصل إليه منذ 30 سبتمبر. واستقر الجنيه الإسترليني عند 1.3101 دولار بعد ارتفاعه إلى 1.3207 دولار قبل يوم، وهي المرة الأولى التي يصل فيها إلى هذا المستوى منذ الثالث من أكتوبر.

وكان يوم أمس عطلة وطنية في الصين، إلا أن الدولار انخفض 0.5% إلى 7.2450 يوان في التعاملات الخارجية لأدنى مستوى منذ 20 مارس. وهبط الدولار الأسترالي 1.38% إلى 0.6421 دولار، كما نزل الدولار النيوزيلندي 1.28% إلى 0.5720 دولار. وفيما يتعلق بالعملات المشفرة، صعدت بتكوين 0.5% إلى ما يقرب من 83 ألف دولار، واستمر تداولها في نطاق ضيق نسبياً على مدى الأسابيع القليلة الماضية على الرغم من الفوضى في معظم الأسواق الأخرى.

الدولار يترنج.. والين

الياباني بأعلى مستوى

في 6 أشهر

طوكيو - رويترز

هبط الدولار، أمس، فيما ارتفع الين كعملة ملاذ آمن ويتجه لتسجيل أعلى مستوى في 6 أشهر، في وقت يعكف فيه المتعاملون على تقييم تداعيات الرسوم الجمركية الجديدة الواسعة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

يأتي تراجع الدولار نحو أدنى مستوى في 6 أشهر مقابل اليورو قبل صدور تقرير شهري مهم للوظائف في الولايات المتحدة في وقت لاحق، والذي سيقدّم مؤشرات حول متانة الاقتصاد وتوقعات التيسير النقدي.

وتعرضت الأسهم لضربة قاسية وسط عمليات بيع مع لجوء المستثمرين إلى الأصول الآمنة مثل السندات والذهب وسط مخاوف من أن حرباً تجارية شاملة قد تؤدي إلى تباطؤ عالمي وتصاعد في التضخم.

وهبط مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من 6 عملات رئيسية، 1.9% أول من أمس في أسوأ أداء يومي منذ نوفمبر 2022.

البالغة 25% على السيارات والشاحنات ستدخل حيز التنفيذ في موعدها المقرر، وأن الرسوم الجمركية على واردات قطع غيار السيارات بدأت في الثالث من مايو. وأظهر تحليل أجرته «رويترز» أن الرسوم الجمركية تشمل ما تفوق قيمته 460 مليار دولار من واردات المركبات وقطع غيار السيارات سنوياً.

وذكر مركز التجارة الدولية أن سلوفاكيا واليابان وهندوراس من بين الدول الأكثر تعرضاً للآثار السلبية للرسوم الجمركية الأمريكية على السيارات. وتمثل السوق الأمريكية حصة كبيرة من صادرات قطاع السيارات في هذه الدول. وأشار المركز إلى أن اليابان قد تسعى إلى تنويع وجهات تصدير السيارات. ووفقاً لشركة جلوبال داتا للأبحاث فإن ما يقرب من نصف السيارات المباعه العام الماضي في الولايات المتحدة، أكبر مستورد للسيارات في العالم، تم استيرادها من الخارج. وقالت شركة أندرسون إيكونوميك جروب الاستشارية في تقرير، أول من أمس، إن الرسوم الجمركية الجديدة على السيارات قد تكلف المستهلكين الأمريكيين أكثر من 30 مليار دولار نتيجة زيادة أسعار السيارات وانخفاض مبيعاتها في العام الأول من تطبيق الرسوم.

أسهم أوروبا تتعمق جراحها.. واليابانية تسجل أكبر انخفاض أسبوعي في 5 سنوات

سقوط حر لمؤشرات الأسهم العالمية مع تصاعد الحرب التجارية

وانخفض مؤشر البنوك بأكثر من 8 % ليتكد خسائر 20 % خلال الأسبوع ويسجل أسوأ أداء أسبوعي له على الإطلاق، وفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن.

وتراجع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 3.3 % وأغلق على انخفاض 10 % خلال الأسبوع، وهو أكبر هبوط أسبوعي له منذ مارس 2020. ونزل سهم مجموعة ميتسوبيشي يو.إف.جيه المالية، إحدى أكبر المجموعات المصرفية في اليابان، بنسبة 11.6 % ليسجل أكبر انخفاض يومي له منذ الخامس من أغسطس.

عدم اليقين

وقال كي أوكامورا، وهو مدير محفظة استثمارية في نيوبرجر بيرمان في طوكيو: «كان هناك قدر لا بأس به من تضخم السعر في هذه السوق قبل إعلان ترامب عن الرسوم الجمركية».

وذكر أن البنوك كان أداؤها جيداً، وبدأ أن صناديق التحوط كانت منكشفة بقوة على القطاع، ومن هنا جاءت التقلبات.

وأضاف: «تسبب إعلان ترامب عن الرسوم الجمركية في حالة واضحة من عدم اليقين بشأن التوقعات للعملة بسبب ما يحدث من حيث المناقشات داخل بنك اليابان».

وتابع: «نشهد هذا الانعكاس ليس فقط على عوائد سندات الحكومة اليابانية، ولكن على القطاع (المصرفي) أيضاً بسبب عدم اليقين بشأن عدد مرات رفع أسعار الفائدة التي يمكن أن نشهدها هذا العام».

وقال محافظ بنك اليابان كازو أويدا: «إن البنك المركزي سيدرس تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على اقتصاد البلاد عند تحديد السياسة النقدية، وحذر من أن الرسوم المرتفعة من المرجح أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي والمحلي».

وكانت أسواق المال الصينية مغلقة، أمس، بسبب عظمة رسمية. وتراجعت مؤشرات «وول ستريت»، أول من أمس وأغلقت على أكبر خسائر يومية منذ سنوات. وخسرت أسهم الشركات المدرجة على مؤشر ستاندرد آند بوزز 500 من قيمتها السوقية الإجمالية 2.4 تريليون دولار.



متعامل يتابع بقلق شاشات للأسعار في بورصة لندن | رويترز

5 سنوات، مع تزايد المخاوف من ركود عالمي بعد الرسوم الجمركية الشاملة التي أعلنتها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وانخفض مؤشر نيكيا 2.75 % عند الإغلاق متراجعاً 9 % خلال الأسبوع، وهو أكبر نزول أسبوعي له منذ مارس 2020، كما وصل إلى أدنى مستوى له منذ أوائل أغسطس خلال الجلسة.

وتراجع مؤشر 20 % عن الذروة التي بلغها في يوليو، مما يعني أنه في «سوق هبوطية» وفقاً لبعض تعريفات السوق.

وزادت عمليات البيع بشكل مكثف بعدما أعلن ترامب يوم الأربعاء عن أشد حواجز تجارية تفرضها الولايات المتحدة منذ أكثر من 100 عام، ما دفع المستثمرين إلى البحث عن أصول الملاذ الآمن، ومن بينها الين، لتزداد بذلك الضغوط على الأسهم اليابانية. وقادت أسهم البنوك التراجع لأن هاجس الرسوم الجمركية وتأثيرها المحتمل على النمو الاقتصادي أثار تهنات بأن بنك اليابان ربما يضطر إلى تأجيل رفع أسعار الفائدة.

الفائدة لدعم النمو الاقتصادي. وتكيد قطاع البنوك في أوروبا، الذي يتأثر بالتوقعات الاقتصادية، أكبر الخسائر بين القطاعات إذ تراجع 3.8 %.

طلبية صناعية

وأظهرت بيانات ركود الطلبية الصناعية الألمانية في فبراير، بينما جرى تعديل بيانات يناير بالزيادة، ما يظهر أن القطاع الصناعي الألماني ربما يكون قد وصل إلى أدنى مستواه، لكن التعافي قد يكون بطيئاً.

وعلى صعيد الأسهم، هوى سهم شركة جبرشيمر 6 % بعد تقرير أشار إلى تخلي شركة كيه.كيه.آر عن تحالف استثماري خاص كان يناقش الاستحواذ على شركة صناعة التغليف المتخصصة الألمانية. وهبطت الأسهم اليابانية إلى أدنى مستوياتها منذ أغسطس الماضي، مسجلة أكبر انخفاض أسبوعي لها في

دول الاتحاد تخطط لاتخاذ تدابير مضادة للجمارك الجديدة حال فشل المفاوضات مع واشنطن

أوروبا أمام فرص وتحديات في مواجهة الرسوم الأمريكية

28.4

مليار دولار رسوم الحزمة الأولى من السلع الأمريكية في منتصف أبريل

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمثلان معاً 60 % من الناتج المحلي العالمي



توقعات قائمة لمستقبل نمو المبادلات التجارية عالمياً بسبب القيود الجمركية الحمائية | أريشيفية

وتفرض نفسها قوة عسكرية واقتصادية وسياسية ضد كل دول العالم، وتنفذ أجنداتها دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى، حتى لو كانوا أوثق الحلفاء.

ومن الواضح من خلال ردود فعل دول الاتحاد الأوروبي منفردة، وكذلك الردود الجماعية، أنها تريد «الرد بالمثل» على سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية، لكن ذلك قد يضر بشدة التجارة والتصدير بين الجانبين، ويخلق أزمات اقتصادية متبادلة، لكن في الوقت ذاته يبدو أن أوروبا تنظر للأمر كذلك من زاوية أخرى وتعتبر أن هذه الرسوم تمثل بداية مسيرة نحو الاستقلال لأوروبا، بحسب القاسم الذي يضيف: «رئاسة المفوضية الأوروبية ورئاسة البنك المركزي الأوروبي يجهزان حزمة جديدة من التدابير المضادة» في حال فشل المفاوضات مع الإدارة الأمريكية، ويبدو أن اللمسات النهائية على الحزمة الأولى من الإجراءات المضادة رداً على التعريفات التي فرضت على الصلب جاهزة للإعلان».

ومن المرجح أن تكون طبيعة هذه الاستجابة الأوروبية موضوعاً لمناقشة وزراء التجارة بالاتحاد الأوروبي عندما يجتمعون في لوكسمبورج يوم الاثنين المقبل.

وأعلن رئيس لجنة التجارة الدولية في البرلمان الأوروبي، بيرند لانج، عن أن المفاوضات بين مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستبدأ الأسبوع المقبل. وكان الاتحاد الأوروبي، قد رد الشهر الماضي على الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على الصلب والألمنيوم، بالإعلان عن تدابير مضادة على صادرات السلع الأمريكية بقيمة تصل إلى 26 مليار يورو (28 مليار دولار)، بما في ذلك الرسوم الجمركية على القوارب والدراجات النارية.

الاقتصاد الألماني

ومن برلين، يتحدث الكاتب المتخصص في العلاقات الدولية، عبدالرحمن عمار له«البيان» عن مدى تأثير أكبر اقتصاد في أوروبا برسوم ترامب المتبادلة، ويوضح أنه «من المتوقع أن تؤدي الرسوم إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي الألماني بحوالي نصف بالمئة على مدار عامين». وكانت تقديرات سابقة للبنك المركزي الأوروبي تشير إلى أن فرض تعريفية جمركية أمريكية شاملة بنسبة 25% على الواردات الأوروبية سيخفض نمو منطقة اليورو بمقدار 0.3 نقطة مئوية في السنة الأولى. أما التعريفات الجمركية المضادة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة فسترفع هذا الانخفاض إلى نصف نقطة مئوية.

عن رسوم ترامب، عن أن الاتحاد الأوروبي سيسعى جاهداً للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتجنب حرب تجارية، لكنها لم تستبعد رداً أوروبياً مناسباً. ويواجه الاتحاد الأوروبي كذلك رسوماً جمركية أمريكية بنسبة 25% على واردات الصلب والألومنيوم، وعلى السيارات اعتباراً من 3 الجاري، وعلى أجزاء السيارات خلال شهر، مع احتمال فرض رسوم على الأدوية.

من روما، يقول كبير المستشارين بمؤسسة ميد أور الإيطالية، دانييلي روفينيتي له«البيان» إنه من الصعب التنبؤ بتأثير الرسوم الجمركية الأمريكية بشكل حاسم؛ خاصة وأن تصرفات ترامب تبدو عشوائية وتفتقر إلى مبررات واضحة. لكن المؤكد هو أن هذه الرسوم ستضر بالاقتصاد الأمريكي نفسه. ذلك أن بيانات حربه التجارية الأولى تُظهر أن الرسوم الجمركية تمثل ضريبة على الشركات المستوردة، ما يُحثل المستهلكين تكاليف أعلى، مما يؤدي إلى التضخم وتباطؤ النمو. ويضيف: «في أوروبا، ستفاوت التأثير. من المرجح أن تكون ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا - وهي دول تعتمد بشكل أكبر على التجارة مع الولايات المتحدة - الأكثر تضرراً.. وتشمل القطاعات الأكثر تأثراً قطاعات الأغذية والزراعة والأدوية والفضاء.. ومن شأن حرب تجارية عبر الأطلسي، مصحوبة بردود انتقامية من الاتحاد الأوروبي، أن تُعاقم الضرر الاقتصادي».

ويشار إلى أن إجمالي حجم واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الأمريكية بلغ نحو 334 مليار يورو (365.6 مليار دولار) في العام الماضي 2024، وذلك مقابل 532 مليار يورو من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة.

من لندن، يقول الخبير الاقتصادي الدكتور أنور القاسم له«البيان»: «أعتقد بأننا في خضم حرب اقتصادية عالمية حقيقية الآن، لكن فصلها ما زالت في بداياتها، ونحن في أول عهد الرئيس ترامب»، موضحاً أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمثلان معاً ما نسبته 60% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و33% من التجارة العالمية في السلع، و42% من التجارة العالمية في الخدمات، وأن نمو القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي أدى إلى عدد من النزاعات التجارية بين القوتين؛ رغم أن كليهما يعتمد على السوق الاقتصادية للطرف الآخر. ويضيف: لقد شهدنا فصلاً مثل حرب المنتجات الزراعية وبعدها الحديد والصلب وكذلك بين شركات الطيران الأوروبية إير باص والأمريكية بوينغ وكذلك الفحم والسيارات، لكن هذه المعارك كان يتم احتواؤها، بشكل أو آخر وفق منظمة التجارة العالمية، والآن يبدو أن الولايات المتحدة تقوض هذه المنظمة

” أولاف شولتز: 450 مليون مستهلك يمنحون أوروبا القوة لإجراء محادثات تجنياً لحرب تجارية

” دانييلي روفينيتي: الرسوم عشوائية وتفتقد المبررات وتضر بالاقتصاد الأمريكي نفسه

” أنور القاسم: نشهد حرباً اقتصادية عالمية لكن فصولها ما زالت في بداياتها

ودعت ألمانيا الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون موحداً في رده على التدابير التجارية التي فرضها ترامب.

تعاون أو مواجهة

وقال المستشار الألماني، أولاف شولتز إن الاتحاد يمتلك «أقوى سوق داخلية في العالم، تضم 450 مليون مستهلك»، الأمر الذي من شأنه منح التكتل الأوروبي القوة لإجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية لتجنب حرب تجارية. وقالت إن الأوروبيين «يريدون التعاون وليس

المواجهة».

ويشير عمار في الوقت نفسه إلى أنه بالإمكان أن تستجيب دول الاتحاد الأوروبي بسرعة وحزم من خلال إصلاحات وبرنامج اقتصادي واسع النطاق يركز على تحديث البنية التحتية وزيادة الإنفاق الدفاعي. وبهذا، يمكن تحقيق هدفين في آن واحد: أولاً، التخفيف الفوري من تأثير تراجع الطلب على الصادرات، وثانياً، تعزيز القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي وزيادة إمكانيات النمو، مما يعزز مناخه الاقتصادية. ويعتقد بأنه من الممكن تماماً أن تدخل الولايات المتحدة في حالة ركود دون أن يتبعها الاتحاد الأوروبي، ذلك أن الأوروبيين سيقومون باتخاذ تدابير مضادة مدروسة تخدم مصالحه. ويمكن أن يشمل ذلك، على وجه الخصوص، فرض رسوم جمركية على المنتجات والخدمات التي يمكن استبدالها بسهولة والتي تتمتع فيها الشركات بهوامش ربح مرتفعة بشكل خاص.

قطاعات متأثرة

من برلين، يقول خبير العلاقات الاقتصادية الدولية، محمد الخفاجي له«البيان» إنه من المتوقع أن يشهد العديد من القطاعات الصناعية الرئيسية، لا سيما في أوروبا، تأثيراً كبيراً جراء الرسوم الجمركية المتبادلة مع الولايات المتحدة.

يعد قطاع السيارات في مقدمة المتضررين، خاصة مع فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على السيارات غير المصنوعة في الولايات المتحدة، وهو ما يؤثر على الشركات الأوروبية، لا سيما الشركات الألمانية، حيث كانت الولايات المتحدة أكبر دولة مستوردة للسيارات الألمانية 2024 بنسبة 13% من إجمالي قيمة صادرات السيارات البالغة 135 مليار يورو. ووفق الخفاجي، فإن الرسوم الجمركية من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتراجع الطلب في الوقت نفسه، مما يهدد الوظائف في هذا القطاع الحيوي ويؤثر سلباً على نموه وأرباحه السنوية خاصة في ظل التقلبات الكبيرة التي يشهدها حالياً.

هل تحتاج حمى الرسوم الجمركية الأمريكية للاقتصاد العالمي؟

وفي ظل وجود رئيس من عائلة بوش، كان من الممكن أن يميل العديد من الجمهوريين الحاليين في الكونغرس للحفاظ على نظام تجاري مفتوح نسبياً، فجون ثيون من ولاية ساوث داكوتا، الذي انتخب زعيماً للأغلبية في مجلس الشيوخ في نوفمبر الماضي، يتبنى وجهات النظر التقليدية بشأن ضرورة إبرام المزيد من اتفاقيات التجارة لفتح الأسواق الخارجية، لكنه أخفق تماماً، شأنه شأن معظم أعضاء كتلته، في استعادة الدور الدستوري للكونغرس في رسم السياسة التجارية.

العزاء الوحيد أن بقية دول العالم تبدو أقل ميلاً بكثير لمحاكاة النهج الأمريكي مقارنة بثلاثينيات القرن الماضي، حين كان معيار الذهب الدولي يتسبب بأضرار عميقة ويدفع صناعات السياسات نحو ردود فعل متطرفة، ومن المرجح أن يكون الاتحاد الأوروبي وحده من سيرد بتعريفات وقيود استيرادية مقاربة للمعادلة دولاراً بدولار، لكن بروكسل لا ترغب قطعاً في إقامة حواجز تجارية مرتفعة ودائمة مع بقية العالم.

ومن الجيد أن الولايات المتحدة تستحوذ اليوم على حصة أقل من الاقتصاد العالمي مقارنة بثلاثينيات القرن الماضي، كما أصبحت مخاطر السياسات الحمائية مفهومة بصورة أفضل بكثير عن ذي قبل، وبالطريقة نفسها التي أدرك بها ترامب مشاعر الوطنية الكندية وأيقظ الوعي الجيوسياسي لدى الزعماء الأوروبيين، فإن إجراءاته التعريفية ستشكل على الأرجح إشارة تحذيرية قوية للحكومات الأخرى أكثر منها حافظاً للانضمام إلى واشنطن في «اتفاق مار الاغو» الوهمي لإعادة ترتيب العملات العالمية.

إن تعريفات دونالد ترامب لا يمكن وضعها في أي غلاف منطقي، فهي ليست جزءاً من سياسة صناعية مدروسة بعناية، ولا استراتيجية ذكية لفرض الانصياع على الشركاء التجاريين، ولا مشهداً منسقاً من الفوضى لبت الربع في قلوب الحكومات الأخرى لإجبارها على الطاعة. إنها ببساطة عشوائية واضحة، يتحمل مسؤوليتها الجماعية أجيال متعاقبة من السياسيين الأمريكيين الذين سمحوا للأوضاع بالتدهور حتى وصلت إلى هذه النقطة الحرجة.



الحمائية قاومت بشدة من مأساة الكساد الكبير. إن ما نشهده حالياً ليس مجرد خطأ تكتيكي عابر. وإذا كان هناك من يمتلك الحكمة والنضج ضمن فريق ترامب الاقتصادي، فهم مغيبون تماماً عن دوائر صنع القرار، ومن أبرز هؤلاء كيفين هاسيت، الخبير الاقتصادي المؤمن بمبادئ التجارة الحرة التقليدية والذي قدم استشاراته لجورج دبليو بوش وميت رومني، لكنه يبدو عاجزاً أو ربما غير راغب في إيقاف هذه الفوضى العارمة.

وكان من المفترض أن يكون وزير الخزانة سكوت بيستن صوت الأسواق المالية في الإدارة، لكنه تجاهل ذلك تماماً، فالدقة الحقيقية يدبرها ترامب شخصياً الذي يحمل منذ ثلاثينيات القرن الماضي نظرة خاطئة للتعريفات الجمركية مبنية على قياسها بمنطق الربح والخسارة في عالم الشركات، إلى جانب المحارب التجاري بيتر نافارو الذي يبدو الأقرب للتأثير في قرارات الرئيس.

القراءات الكبرى للتاريخ الاقتصادي، فقد تحولت ما كان يطلق عليها آنذاك - «تعريف 1828 البغضاء» التي رفعت الضرائب على الواردات الصناعية بصورة هائلة وكادت تدفع كارولينا الجنوبية للانفصال عن الاتحاد بسبب تأثيرها المدمر على تجارته الزراعية، إلى قانون نافذ بمحض المصادفة، إذ أدرج مشروع من ولايات الجنوب الزراعية بنوداً تجريبية لإفشال مشروع القانون، ثم شاهدوا بذهول كيف تم إقراره رغم تلك المحاولات.

وبالمثل، جسدت تعريف «سموت-هاولي» سيئة السمعة عام 1930 نموذجاً للمناورات السياسية التي تتحول إلى كوارث غير محسوبة، حيث دفع الجمهوريون بتعريفات صناعية ضخمة لم تكن المصانع الأمريكية بحاجة فعلية إليها، كصفقة مفايضة لتمرير إجراءات حمائية للمزارعين، غير مدركين أن الدول الأخرى ستطلق سلسلة من الإجراءات الانتقامية المماثلة، لتنشأ دوامة عالمية من السياسات

ما نشهده اليوم لا يعكس أزمة شاملة في مصداقية التجارة الدولية والعلومة، بل هو على ما يبدو مرض محلي.

ألن يبيت

باتت خطط ترامب المتعلقة بالرسوم الجمركية واضحة المعالم الآن، لكنها تبقى عرضة للتقلبات المزاجية المفاجئة، وربما كان الغموض الذي اكتنف هذه الخطط سابقاً أفضل للجمع. لقد جاءت الرسوم التي أعلنها ترامب فيما أسماه «يوم التحرير» غريبة تماماً حيث صاغها وفقاً لمعادلة حسابية تستند إلى العجز التجاري، متصوراً أن معالجة اختلالات الحساب الجاري لا تتطلب سوى تعديل السياسة التجارية، والأدهى من ذلك أن واشنطن ستفرض، على ما يبدو، تعريفات جمركية على صادرات قادمة من جزيرتي هيرد وجزر ماكدونالد - وهما أرخبيل بركاني مهجور قرب القطب الجنوبي لا يقطنه سوى طيور البطريق - وكذلك ديبغو غارسيا التي تمثل بالأساس قاعدة عسكرية أمريكية، وفيما تشير النظريات الاقتصادية إلى أن التعريفات الجمركية تؤدي عادة إلى ارتفاع قيمة العملة لتخفيف آثارها السلبية، فقد سلك الدولار الأمريكي مساراً معاكساً منخفضاً وذلك في انعكاس لهذه السياسة المضطربة والعشوائية.

إن ما نشهده اليوم لا يعكس أزمة شاملة في مصداقية التجارة العالمية والعلومة، بل هو على ما يبدو مرض محلي. فرغم تبني الديمقراطيين بقيادة بايدن لجانب كبير من إرث سياسات ترامب الجمركية خلال ولايته الأولى، إلا أنهم اعتمدوا على الأقل منطقاً متماسكاً نسبياً في سياستهم الصناعية. ولم يتحول الحزب الجمهوري بأكمله بالضرورة إلى مناصر متحمس للسياسات الحمائية، لكن هناك توجه متزايد نحو التطرف، بدأ منذ أن قاد ريتشارد نيكسون الحزب نحو اليمين في ستينيات القرن الماضي.

وتؤدي الصدفة والأحكام المسبقة والنتائج غير المتوقعة دوراً أكثر محورية في فهم خلل سياسة التعريفات الأمريكية مما توحى به

من المفترض أن تكون الرسوم الجمركية إيجابية للدولار.. فماذا حدث؟

تحولات خارج الدولار، ولا تكفي التحركات الأخيرة في مؤشر الدولار للإشارة إلى وجود تحول للخروج من الولايات المتحدة. هناك أيضاً تفسير آخر قد يبدو أقل أهمية لما يحدث، حيث من الواضح أن الاختلافات في المحفزات المالية في الولايات المتحدة ودول أخرى تسهم في الضعف النسبي للدولار، وفي حين تأتي الولايات المتحدة من سنوات من الأداء الاقتصادي المتفوق مدعومة جزئياً بالتحفيز المالي الهائل، فإنه في عهد ترامب والجمهوريين من المرجح أن يكون حجم التحفيز المالي أقل. وعلى الجانب الآخر، من الواضح أن الصين وأوروبا عازمتان على زيادة إنفاقهما.

عموماً، فإنه لا يزال أماننا الكثير لتتعلمه عن الآثار الاقتصادية لرسوم الأربعاء الجمركية. وعندما صدم ترامب العالم لأول مرة بالرسوم الجمركية في عام 2018، كنا نعيش في عالم مختلف تماماً، كما يشير مانوج برادان، من «توكينج هيدز ماكرو»، في ذلك الوقت، كان هناك عامان قبل الانتخابات الرئاسية، وكان هناك احتمال كبير في تلك المرحلة أن تكون هناك ست سنوات أخرى من إدارة ترامب.

كذلك لم يكن هناك تضخم، وتراجع القلق بشأن العجز أو استدامة الدين، أو تساؤلات حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيواصل تجسيد أسعار الفائدة. هذه المرة لدينا مستويات تضخم مثيرة للقلق، وأغلبية ضئيلة جداً لترامب في مجلس النواب، أي رد انتقائي قد يؤثر في النمو، وهناك احتمال أن تحدث انتخابات التجديد النصفي تغييراً جذرياً.

والمتحصلة هي أننا في عالم جديد، وبالتأكيد لن يكون الدولار آخر ما يفاجئنا.

الأسهم، إذ يمتلك الأجانب 18% من سوق الأسهم الأمريكية، في حين كانت 7% في عام 2000، وهذا منطقي في يوم زاد فيه العديد من اقتصاديي وول ستريت من احتمالات حدوث ركود أمريكي هذا العام.

مع ذلك، تاريخياً، كانت هناك حالات قليلة، إن وجدت، لسقوط الولايات المتحدة في ركود لم يتضرر منه بقية العالم، وستضر رسوم ترامب الجمركية بالاقتصاد الأمريكي، ومن شبه المؤكد أنها ستضر اقتصادات أخرى أكثر.

وخلال فترات الاضطرابات العالمية، مال المستثمرون عادة إلى التدافع نحو الدولار وأصوله كملاد آمن (هذا يمثل نصف «إبتسامة الدولار»، والنصف الآخر هو عندما يرتفع الدولار في أوقات الازدهار).

لكن إذا ارتفعت المخاطر على الاقتصاد العالمي، ومع ذلك ضعف الدولار، فهل يتآكل وضعه الخاص؟ يقول تيبيري ويزمان، من مجموعة ماكوارى: نعلم أن دور الدولار الأمريكي كملاد آمن قد بدأ يتضاءل بالفعل في الربع الأول من عام 2025، وذلك لأن المكاسب الأسبوعية للدولار أصبحت مرتبطة بشكل سلبي أكثر بأداء سوق الأسهم الأسبوعي، وهذا نمط تعزوه إلى فقدان الاستثنائية الأمريكية المرتبطة به في ظل السعي نحو نظام تجاري أكثر «اكتفاءً ذاتياً» للولايات المتحدة.

ولا يتفق الجميع مع ويزمان على أن التحول عن الدولار كان جارياً بالفعل، فعلى سبيل المثال يقول مايكل هاوول، من كروس بوردر كابيتال: «لا يوجد دليل على أن الأموال تغادر الولايات المتحدة بأحجام كبيرة». ولا تدعم بيانات تدفقات رأس المال هذه الاستنتاجات؛ ففي نهاية فبراير لم تظهر أي دلائل على



عوائد سندات الخزانة الأمريكية مقارنة بالسندات السيادية الأخرى. وتعني فرصة المراجعة أن العملات تتبع فروق الأسعار عن كتب، لكن لا يمكن أن تكون هذه هي القصة الكاملة، وهو ما تشير إليه إلينا جيمس آني، من مجموعة مارلبورو.

وهناك احتمال آخر يتمثل في أن المستثمرين العالميين، الذين كانوا يبالغون في زيادة ثقل أصول المخاطرة الأمريكية، قد قرروا خفض استثماراتهم، وقد يفوق بيع الدولار الذي يتطلبه ذلك التدفقات الأجنبية إلى سندات الخزانة. وتلفت آني إلى أن هذا النوع من إعادة التوازن «خطر هائل حقاً»، نظراً لحجم الملكية الأجنبية للأصول الأمريكية، خاصة في أسواق

روبرت أرمسترونغ وأيدن رايتز

يُجمع كثيرون على أن الرسوم الجمركية الأمريكية يجب أن تدفع الدولار للارتفاع، حيث تقلل الطلب على الواردات، ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار المستبدل بالعملات الأجنبية، وهذا يقلل الطلب على اليورو والين وغيرهما، ويرفع القيمة النسبية للدولار. المفاجأة أنه بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب عن أعلى رسوم جمركية أمريكية منذ ما يقرب من قرن، فقد تراجع الدولار، نعم، تحدث أمور غريبة في أيام كهذه، عندما تضطر الأسواق إلى إعادة ترتيب أوضاعها المالية بسرعة بعد صدمة كبيرة. لكن انخفاض مؤشر الدولار بنسبة 1.6%، وهو أكبر انخفاض يومي منذ عام 2022، يبدو استمراراً، أو تسارعاً، لاتجاه بدأ في وقت مبكر من هذا العام. وهناك العديد من التفسيرات المحتملة، وقد تكون متناغمة مع بعضها بعضاً.

ويبدو أن الأسواق تدرك أن هناك المزيد من الأخبار حول الرسوم الجمركية قريباً، والرد من شركاء الولايات المتحدة التجاريين قادم، وقد يتراجع ترامب عند الضغط عليه، كما فعل في الماضي.

وكما يقول كالفن تسي، رئيس قسم الاستراتيجية والاقتصاد الأمريكي في بي إن بي باربيزا: لكي يكون للرسوم الجمركية الجديدة تأثير، يجب مراعاة عنصرَي الحجم والمدة. وعلى وجه التحديد، لكي يرتفع الدولار الأمريكي بشكل ملموس، يجب أن تكون الرسوم الجمركية أكبر بكثير من المتوقع، وأن تبقى سارية لفترة طويلة. وقد تم استيفاء الشرط الأول فقط.

الاحتمال الثاني هو أن يكون انخفاض الدولار نتيجة لانخفاض

حالة الخوف تدفع الذهب إلى مزيد من الصعود الجامح

روبرت أرمسترونغ - أيدن رايتز

يواصل الذهب صعوده الجامح، في ظاهرة لافتة، أثارت استغراب الأسواق المالية العالمية. وقد تبخرت بذلك تلك التوقعات التي كانت تشير إلى تراجع الذهب بعد تجاوزه 2100 دولار. فقد حقق المعدن النفيس أداءً متفوقاً على معظم الأصول الاستثمارية الأخرى، خلال الثمانية عشر شهراً الماضية.

لذا، فنحن هنا نتراجع اليوم أمام عشاق الذهب، ونسحب كل ما وجهناه إليهم من انتقادات على الفترات الماضية، غير أننا نجد أنفسنا ملزمين بالتأكيد مجدداً على بعض الحقائق التي طرحناها سابقاً، والتي ما زالت قائمة:

ليس التضخم أو معدلات الفائدة الحقيقية هي من تقف وراء الصعود المذهل للذهب، على الأقل ليس بصورة مباشرة، فالذهب أثبت أنه ملاد ضعيف للتحوط ضد التضخم، كما انهارت علاقته التقليدية بأسعار الفائدة الحقيقية في الآونة الأخيرة.

كما لا يمكن اعتبار تراجع هيمنة الدولار على الاحتياطات النقدية العالمية، أو زيادة مشتريات البنوك المركزية محركاً رئيساً لهذه الظاهرة، فرغم أن البنوك المركزية حول العالم قد عززت حيازاتها من الذهب، بمعدلات غير مسبوقة، خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن طلب هذه المؤسسات لم يشهد ارتفاعاً يتزامن مع موجة الصعود الراهنة، التي انطلقت أواخر 2023، بل على العكس تماماً، إذ يؤكد جيمس ستيل، كبير محللي المعادن النفيسة في بنك «إتش إس بي سي»، تراجع الطلب من البنوك المركزية خلال الأشهر الأخيرة، وفقاً لبيانات مجلس الذهب العالمي.

ولا يبدو أن طلب المستثمرين الأفراد يقدم تفسيراً مقنعاً لهذه الظاهرة المحيرة، فبيانات مجلس الذهب العالمي، تكشف عن ضعف ملحوظ في الإقبال على المجوهرات الذهبية خلال العام الماضي، مع استقرار في الطلب على السبائك، بينما تظهر بيانات حيازات صناديق المؤشرات المتداولة للذهب مقابل سعره اكتشافاً مثيراً للاهتمام، إذ بدأت موجة الصعود الكبرى في وقت كانت فيه حيازات هذه الصناديق تسجل انخفاضاً، كما أن العلاقة التناسبية



بين هذه الحيازات وسعر المعدن الأصفر، أضحت أكثر ضعفاً خلال السنوات القليلة الماضية، مقارنة بالعقدين السابقين.

وهذا يقودنا إلى طلب المستثمرين المؤسسيين على الذهب، وهي ظاهرة يصعب تتبعها بدقة، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: ما الدافع وراء إقبال مدبري الأصول وشركات التأمين وصناديق التحوط على شراء المعدن الأصفر؟ تتمثل الإجابة الأكثر وضوحاً في رؤيتهم للذهب كدرع واقية ضد الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية، أو بتعبير أبسط، إنهم يشترون بدافع الخوف، ونظراً لأن مصدر كثير من هذه الاضطرابات يكمن في السياسة الأمريكية، فإن هذا التوجه يبدو منطقياً. في الظروف الطبيعية، تدفع حالة عدم اليقين للمستثمرين نحو الدولار الأمريكي والسندات الحكومية، إلا أن بعض المستثمرين يتعاملون بجديّة مع تصريحات إدارة ترامب، عن رغبتها في إضعاف الدولار بشكل ملموس، وبالتالي لأولئك الذين يعتقدون أن التضخم المرتفع غير المستقر، قد يستمر لفترة طويلة، فإن سندات الخزينة الأمريكية لم تعد تمثل ملاداً آمناً.

غير أن سؤالاً يفرض نفسه هنا: يبدو الذهب كاستثمار يتمتع بزخم كبير، ونعلم أن الزخم يمكن أن يكتسب قوة ذاتية، ما يدفعنا للتساؤل: هل المخاوف بشأن السياسات أو النمو الاقتصادي، هي